الحياة ٣ - ١١ - ٨٩

نص البيان الوزاري

هنا نص البيان الوزاري لحكومة العهد الاولى، كما تلاه رئيسها شفيق الوزان امام المجلس النيابي في جلسته امس:

« دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

نمثل امامكم، والاحداث تزدحم، ههنا، على ارضنا وحولنا، في الشرق الاوسط، وفي العالم.

انه زمن التحولات ، والتأهب للانتقال من عصر الى عصر، ومواجهة التحديات المصيرية التي تفرض على اللبنانيين جميعا خيارا واحدا لا بديل عنه، وهو التصدي لهذه التحديات بقلب واحد، وايمان قوي، وارادة صادقة وتضحية كبيرة من اجل انقاذ البلاد وتحقيق الخلاص والاعداد لمستقبل افضل. وقد بدأ في لبنان عهد جديد، للبنان جديد، تواكبه الامال وتحدوه الامنيات.

منذ الايام الاولى لانتخاب فخامة الرئيس امين الجميل، وتسلمه الحكم، حصلت تبدلات اساسية في واقعنا اللبناني، فظهرت نتائج الاجماع النيابي والشعبي، وفتحت الطرق والمعابر بين احياء العاصمة، وعاد الاتصال المباشر مع العالم ، عبر مطار بيروت الدولي، وباشر الجيش اللبناني انتشاره على ارض الوطن، متسلما زمام الامن، وتثبت الحضور الدولي عندنا، على مستوى من الفاعلية مواز لجدية القرار في انجاد لبنان، وانهاء محنته، فكانت عودة القوات الصديقة المتعددة الجنسية ، لتؤكد استمرار تعاطف الامم.

واليوم، بعد اسابيع قلائل من بداية العهد، نجد امامنا رصيدا ضخما من الانجازات، يتوّجه قرار لا رجوع عنه، بانقاذ لبنان.

ففي خطاب القسم الدستوري، الذي القاه فخامة الرئيس، في الثالث والعشرين من ايلول الماضي، ارسى قواعد الحكم، ورسم ملامح المسيرة، ومهد لانطلاقة حكومة العهد الاولى، ملتزمة تحقيق المبادىء والافكار التي اطل بها، وكلها تنضوي في خط الخلاص المرجو والمنتظر

ثم كانت جولة فخامة الرئيس على بعض كبريات العواصم والمحافل ، في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا، وخطبه في نيويورك وواشنطن وباريس والفاتيكان وروما، والمحادثات التي اجراها، وجلسات العمل التي عقدها ، وما ادلى به من تصريحات، وكلها تشكل مجموعة متكاملة من المواقف التي تعتمدها حكومتنا اطارا لممارسة اعمالها ، وحمل مسؤولياتها.

حضرة النواب المحترمين،

لقد عانى لبنان، على امتداد ثمانية اعوام، الكثير من الالام والعذاب ، وتكبد الوفير من الخسائر، ففي مدنه وقراه دمار كبير وفي مرافقه اصابات جسيمة ، وفي بنيته الوطنية جراح عميقة مؤسساته منهكة، وخزينته مرهقة، موارد الدولة في شح، والادارات والاجهزة مثقلة بالمصاعب، والالوف من ابناء شعبنا في حال هجرة امنية، او غربة قسرية، وضائقة مادية او معنوية، وليس لنا في مواجهة ذلك كله، الا ان نجمع قرارا، ونحزم امرا، ونتكاتف تنفيذا ، فيكون لنا الغد الذي ننشد، والجمهورية التي بها نحلم.

وان الحكومة هي في صدد وضع خطة خمسية، انمائية اعمارية اسكانية تحديثية، تنهض بلبنان من كبوته ، وتقيله من عثرته، تفسح مجالات التقدم امام شعبه، وتنقله الى مشارف القرن الحادي والعشرين، بمساعدة الاشقاء والاصدقاء ، واسهام جميع اللبنانيين، وتتضمن ، في ما تتضمن، صيغة لمشاركة اللبنانيين المغتربين، والمتحدرين من اصل لبناني، بما لديهم من خبرات وامكانات، في ورشة لبنان المستقبل.

حضرة النواب الكرام،

ثمة مبادىء لا هوادة فيها، ولا بديل منها، في وجودنا اللبناني، نصر على تاكيدها في هذا البيان، اولها تمسكنا بنظامنا الديموقراطي البرلماني الحر، في جميع مميزاته، النابعة من جوهر الدستور والتشريعات، والمثبتة بالممارسة والعرف، ولا حرية من دون ديموقراطية، ولا ديموقراطية من دون عدالة اجتماعية، ومساواة، وتكافؤ فرص، كما يعتبر ان القانون هو حد الحرية وضمانها، وان حق المواطن على الدولة والمجتمع، يوازيه واجب المواطن نحو الدولة والمجتمع كما ان حق الدولة على المواطن، يوازيه واجبها نحوه، ولا يمكن ادعاء حق من دون تأدية واجب، لئلا يختل التوازن، وتسقط معادلة الديموقراطية.

لاننا واياكم هادفون الى بناء دولة عصرية مكتملة، فنحن واياكم مقتنعون بان كل الخطط والتصاميم، كل المشاريع والسياسات، لا يمكن ان تخرج الى النور، وتتحقق، الا في مناخات الامن، واجواء الاستقرار، ولا امن من دون جيش يحمي الحدود ، يردع الاجرام ، يكافح الارهاب ، ويصد العدوان من اين اتى.

لقد مر جيشنا بمحنة، وتعرض لحملات تجاوزت احيانا سلامة القصد والنية، واستهدفت شرذمته وشله وحرمان الوطن من ساعديه وقبضته . ولكن الجيش اللبناني، الاصيل في وطنيته وفي تنشئته ، والرفيع المستوى في اعداده ما ان اتيحت له الفرصة حتى عاد وثبا الى الساح، مسترجعا الثقة، ومعيدا الاعتبار ، وها هو يؤدي مهامه بانضباط ومناقبية ، وان تكن لوحظت

(التتمة ص ١٠)

نص البيان الوزاري

1982_1105_00016_96

(تتمة المنشور ص ٣)

نسبة ضئيلة من الهفوات الفردية فقد اتخذت تدابير فورية وميدانية لمنع تكرارها. وان الحكومة مصرة على تقوية الجيش اللبناني، بالتنظيم السليم، وبعديد كاف وتجهيز متطور، يتناسب مع حجم المهمة والواجب وخطورة المرحلة.

ان بناء الجيش، القادر على الاضطلاع بمسؤولياته جمعاء، على الحدود وفي الداخل، وليكون عامل سلام في لبنان والمنطقة، هو، الى جانب تعزيز قوى الامن الداخلي والامن العام، عملية يومية، نلتزمها ، ونعاهد عليها.

ايها السادة،

كما ان الجيش هو ساعد الدولة وقبضتها ، فالادارة هي اداتها التي لا يمكن ان تعمل بدونها، انها ازميل النحات، فسنعمل على تطويرها، وتحديثها، ومكننتها، وتزويدها بالكفايات، علما وخلقا، فلا يعود الحصول على افادة او انجاز معاملة، مضيعة للوقت، ومهلكة للكرامة، وانما تعتمد اصول موجزة، حديثة، لتسهيل المعاملة، وتأمين الخدمة المباشرة للمواطن، دون الحاجة الى وساطة ووسطاء.

سنعمل ليكون الرجل المناسب، في المكان المناسب، ولن يسري مقياس غير الجدارة ، لان الوظيفة ليست، ولن تكون، خلعة على نسيب او محسوب، ولا نصيبا لمحظوظ، بل مركز خدمة وبذل، يخضع شاغلوها للرقابة والاختبار، فاما نجاح فحصانة، واما فشل فادانة.

واما القضاء الذي حوصر فترة، وعطل مع ما عطل من المؤسسات، ولولا رصيد من حضارة وخلق عند الشعب اللبناني، لعم الظلم، وساد الغبن، واستشرى التعسف ، وان انساننا المتمدن، حفظ في اعماقه تراث الحق، فحق له اليوم على السلطة القضائية ان تعود الى نجدته بزخم، تقيم العدل، تساوي كفتي الميزان، مع ما يقتضي ذلك من تعزيز للقضاء ، وما تستلزمه هذه المرحلة من تعديلات في اصول المحاكمات، ونصوص القوانين، والتنظيم القضائي ، وتوزيع المحاكم، وتسريع اعمالها، وتأمين تنفيذ احكامها.

حضرة النواب المحترمين،

ان امامنا مهمة شاقة، بالغة الدقة، والحساسية، ولكنها ليست مستحيلة، ما دمنا مؤمنين في حقنا بالحياة، وفي ان لبنان ضرورة وطنية اقليمية، وانسانية.

ونحن ندرك تماما ما ينتظرنا من فواتير مكدسة، من استحقاقات وذمم، سنعمل جاهدين للوفاء بها.

اننا ندرك مدى المشكلات الحياتية التي تواجهنا، خصوصا تلك التي استجدت او ازدادت بفعل الاحداث وان علينا درء مضاعفاتها، وازالة عللها واسبابها.

فالتضخم ظاهرة مقلقة، نعاني منها كما يعاني غيرنا من الدول المتطورة، ولا بد من التصدي لها بالحلول الملائمة، علميا وموضوعيا، لان هموم اصحاب الدخل المحدود، الذين يؤلفون اكثرية شعبنا، هي هموم الدولة. وفي هذا السبيل، ستعمل الحكومة على تشجيع قطاعات الانتاج، من زراعة وصناعة وخدمات، وتأمين الدعم المادي والمعنوي لها، ليتعزز اسهامها في انماء الدخل القومي، وانعاش المناطق، بحيث تكون لكل قضاء مصانعه، ونهضته الزراعية ، والحرفية، ويكون لقطاع الخدمات فيه نصيب من التشجيع، فتضيق شقة التفاوت بين المناطق، وتتكافأ فرصها للتقدم، وللعمران والازدهار. وفي هذا المجال لا يفوتنا التاكيد على الاهتمام بتعزيز موارد الدولة وتنميتها ، ووقف التعديات على حقوقها ومرافقها، فتلك مهمة واجبة.

هذا، وان الحكومة ستجهد في ايلاء القطاعين التربوي والصحي اهتماما خاصا، فتتوصل الى بناء الانسان انطلاقا من تربية وطنية تنميه عقلا وروحا وجسدا، والى حفظ مستوانا العلمي لنبقي شهاداتنا مستندات موثوقا بها في العالم اجمع، ونعزز التعليم المهني والتقني بما يلبي الحاجات الوطنية من الاختصاصيين والفنيين. كما نتوصل الى تامين العلاج والطبابة والاستشفاء لكل مواطن على السواء.

والحكومة واعية لاهمية استعادة الكفايات اللبنانية النازحة والمغتربة، فلقد كفانا هجرة ادمغة، وحان لنا ان نوظف طاقاتنا في انماء الوطن، ولا غنى لذلك عن خطة متكاملة تشارك فيها القطاعات الانتاجية، واننا نردد الدعوة الكريمة التي اطلقها فخامة رئيس الجمهورية الى كل اللبنانيين القادرين على العودة، للاسهام في صنع المستقبل اللبناني.

حضرة النواب المحترمين،

هذا تصورنا لملامح العمل الحكومي، على المدى المنظور ، لكن هاجسنا الاول، وهدفنا المركز، يظل اكمال تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي واخراج سائر القوى غير اللبنانية من ارضه، فاسرائيل قد هاجمتنا، اخترقت حدودنا ، حلت في ، مناطقنا، وبلغت عاصمتنا، وهي، وان كانت قد جلت عن بعض الامكنة، فلا تزال تحتل اجزاء كبيرة من وطننا بالرغم من قرارات الامم المتحدة، ومجلس الامن الدولي، وبالرغم من انقضاء خمسة اشهر على الاجتياح.

اننا عاملون على انهاء الاحتلال الاسرائيلي من فوق كل شبر من ارضنا بكل ما اوتينا من قدرة، في الداخل والخارج، مستعينين بصداقاتنا العالمية خاصة لدى الدول المشاركة في القوات المتعددة الجنسية، وهي الولايات المتحدة الاميركية، وفرنسا ، وايطاليا، ولدى سائر الدول المحبة للسلام، التي نوجه اليها شكرنا الصادق ، وعرفاننا المخلص.

ونحن نتطلع الى يوم قريب نجهد من اجل الوصول اليه، لا يبقى فيه على ارض لبنان كلها، مسلح واحد غريب، او بندقية واحدة غير شرعية عند ذاك، نحيي مجددا عيد استقلالنا الحقيقي.

ايها السادة،

لقد كان مجلسكم الكريم، ولا يزال، شاهد الديموقراطية وحامي الشرعية، وهو ممثل الشعب اللبناني الصامد الصابر، الشعب المؤمن البطل، مصدر كل السلطات، ومرجع كل الحسابات، ففي احرج الظروف وادق المناسبات، واصعب المنعطفات ، كان مجلسكم الكريم حاضرا، يشهد للحق، ويجاهد للحرية، واننا نعول كثيرا على التعاون الوثيق بيننا، مجلسا وحكومة، لاداء واجبنا المشترك نحو لبنان، نحو اجياله الجديدة، نحو طلابه وعماله وفلاحيه، نحو مفكريه ومثقفيه، نحو تراثه ورسالته لكي يستطيع ان يستعيد دوره الطليعي الرائد، في محيطه وبيئته العربية، حيث هو ملتزم بكل قضية حق وعدل، متضامن مع الدول الشقيقة في مواقف المصير وخدمة القضايا المشتركة بما في ذلك القضية الفلسطينية. هذا مع التاكيد على رغبتنا في تعميق علاقات الود وروابط حسن الجوار مع الشقيقة سوريا. اما الفلسطينيون المقيمون حاليا حسب الاصول في لبنان، بانتظار العودة الى الوطن، فانهم سيلقون الرعاية اللازمة وحق الامن والحماية وتطبق عليهم القوانين اللبنانية من دون استثناء .هذا وان الحكومة جاهدة من اجل ان يسترجع لبنان مكانته الدولية، في العالم الواسع، حيث له ملايين الابناء الذين انطلقوا من على شواطئه ، فاقاموا في الحواضر، وتوغلوا في المجاهل، وظلوا اوفياء به، مخلصين لقضيته، وحيث له، فضلا عن بني قومه، مئات ملايين الاصدقاء ، الذين ينظرون اليه بمحبة، ويتعاملون معه باحترام، يضمرون له الخير، ويمدون اليه يد المساعدة.

دولة الرئيس، حضرة النواب المحترمين.

ان التصدي للمشكلات والقضايا، التي تواجهنا والتي لمسنا كل الاستعداد من الدول الشقيقة والصديقة للمعاونة في مجالاتها، يستوجب القيام بمبادرات سريعة وبعمل فعال، ويستدعي اشتراع قوانين جديدة او اعادة النظر في بعض التشريعات القائمة. ومن هنا حاجة الحكومة الى سلطات استثنائية في بعض المواضيع التي تتصل مباشرة بالاهداف التي تعهدنا بالعمل على تحقيقها.

واننا، انطلاقا من ثقتنا بتجاوب مجلسكم الكريم مع ضرورة تسهيل العمل الحكومي في خدمة البلاد باعطاء الحكومة الصلاحيات المطلوبة، نضمن بياننا الوزاري هذا مشروع قانون معجلا مكررا يطلب بعض الصلاحيات الاستثنائية لمدة تنتهي في ٣٠ حزيران ١٩٨٣ على ان يعتبر التصديق على الثقة تصديقا على القانون المذكور واقرارا لاحكامه المحصورة بمادة وحيدة وهي الاتية:

مادة وحيدة: اجيز للحكومة ، لمدة تنتهي في ١٩٨٣/٦/٣٠، ان تتخذ في مجلس الوزراء مراسيم اشتراعية لتعديل او الغاء الاحكام التشريعية النافذة، او وضع نصوص جديدة في ما يتعلق بالشؤون الدفاعية والامنية، وشؤون السلامة العامة، والشؤون الاجتماعية والصحية والاقتصادية والمالية والانمائية والاعلامية والتربوية وفي كل ما يتعلق باعادة تعمير البلاد بما في ذلك حق الاقراض والاستقراض.

كما اجيز للحكومة ان تعيد النظر في القوانين الاتية:

- القوانين المتعلقة باحداث الوزارات والادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الاشخاص المعنويين من القطاع العام والتنظيمات الادارية والموظفين والمستخدمين وسائر العاملين في القطاع العام.

قوانين التنظيم القضائي وشؤون القضاء والقضاة وقوانين واحكام العقوبات واصول المحاكمات.

القوانين المتعلقة بالمهل القانونية والقضائية والعقدية.

القوانين المتعلقة باعادة تكوين الدعاوى والسجلات الرسمية والمستندات الرسمية والخاصة التي فقدت.

قانون تنظيم وتحديد المناطق الادارية.

قانون الانتخابات العامة.

قانون البلديات

قانون الايجارات.

- قانون الجنسية

قوانين الضرائب والرسوم لتحديثها، وكذلك لتنمية موارد الخزينة بتعديل معدلات ومقادير الضرائب والرسوم او بتقسيطها او الاعفاء منها

قوانين البناء والاسكان والتنظيم المدني.

وللحكومة ان تنشىء وتلغي شركات اقتصادية بما فيها شركات مختلطة، وان تلغي مرافق عامة او تدمجها بهذه الشركات او بالادارات او المؤسسات العامة.

تعرض المراسيم الاشتراعية ، تباعا فور صدورها على المجلس النيابي.

ويعمل بهذا القانون اعتبارا من اليوم التالي لنشره لصقا على مدخل مقر رئاسة الحكومة.

دولة الرئيس،

حضرة النواب المحترمين

هذه عناوين حديثنا اليوم، نتوجه بها اليكم، طامحين الى نيل ثقتكم الكريمة، فتتعاون معكم بتوجيه فخامة رئيس الجمهورية ، لما فيه خير الشعب، وعزة الوطن.

شكرا لكم

وليعش لبنان ».